مع ظهور الفضائيات اليمنية..

هل يتغير واقع الحال .. أم تتكرر تجربة الصحافة ؟!

تكاثرت القنوات اليمنية بصورة لافته فكل فترة نفاجأ بظهور قناة او اثنتين تحت عباءة القنوات الخاصة فاتجه الساسة ورجال المال وأصحاب المطامع والموالون لهذا التيار أو ذاك يبحثون عن متسع لهم في الفضاء بحثا عن مكسب سياسي أو مادي قادم وللترويج لفكر أو توجه أو حتى شخوص ومع أنه مسعى مشروع ويوفره العصر المختلف ببساطة لكن هل يعي الجميع أن الهدف الأول ينبغي أن يكون الوطن؟؟ وهل ستتسع رقعة الوعي الثقافي والفكري والمجتمعي والسياسي؟؟وهل ستضطلع تلك القنوات الراهنة والقادمة بمهمة بناء المجتمع السليم الخالي من السلبيات والتعصب ؟وهل ننتظر قنوات تلغي مسببات الفرقة " مناطقيا ومذهبيا وسياسيا " ؟ثم ماهو المنتظر من قنواتنا على صعيد التغيير في السلوكيات المجتمعية وبناء ثقافة مجتمعية ترتقي بنا في ذواتنا ولدى الآخر؟؟هل ستتمكن تلك القنوات من إلغاء فكر الثارات والتقطعات وبناء جيل يدين بالولاء للوطن وليس سواه؟؟أم ننتظر تراشقات إعلامية لمبتغى سياسي؟ " –وننتظر لتوسيع هوة الفرقة وتشتيت الولاءات لغير اليمن؟؟هل ستنتهي الأفكار الضيقة وسيبنى مجتمع مغاير؟؟أم ستتكرر تجربة الصحافة اليمنية التي للأسف أخفقت في كثير مما كان مناطا بها بقدر ماعززت من المهاترات مع أن ثمة نماذج صحفية جديرة بالتقدير تمكنت من تأسيس وعي مجتمعي فيما يدور...دنيا الإعلام تطرح مبكرا هذا الموضوع بغية التنبيه مما قد ينتج في حال لم تُستوعب مهمة الفضائيات وتأثيرها؟ومستشرفة واقعا مغايرا طارحة على الرأي العام ومسؤولي الإعلام والساسة حقيقة أن الوطن أكبر من الجميع فهو الباقي والساسة زائلون فإلى حصيلة الاستطلاع :

استطلاع / ساري نصر

نصر طه : الخشية أن تتجه قنواتنا إلى تكريس الفوارق وإثارة النزعات والعصبيات

" مسئولية كبيرة "

نصر طه مصطفى نقيب الصحفيين الأسبق يقول : لا يمكننا مقارنة أهمية واتساع تأثير القنوات الفضائية مقارنة بالصحافة المكتوبة وحتى الالكترونية في مجتمع كمجتمعنا حيث لازالت نسبة الأمية فيه تزيد عن ٦٠٪ , والواضح أن تزايد القنوات الفضائية اليمنية في الآونة الأخيرة يلقي عليها جميعا دون استثناء مسئولية كبيرة تجاه الشعب اليمني، فالفضائيات مع مرور الوقت ستشغل الحيز الأكبر من اهتمام عامة المواطنين في بلادنا وبالتالي يجب أن يكون خطابها مسئولا وموضوعيا يكرس الاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية وتطوير الوعي العام باتجاه مفاهيم كانت غائبة إلى حد كبير مثل سيادة القانون وتكريس قيم العدل والمساواة وتعزيز الحريات العامة وترسيخ الأمن والاستقرار ومقاومة كل أوجه الفوضى التي سادت مجتمعنا في السنوات الأخيرة... إضافة إلى مختلف القضايا الوطنية الهامة بالنسبة لبلادنا فتؤدي هذه القنوات مهمتها في تقريب المفاهيم وتضييق الخلافات والانتصار للقضايا الوطنية ومحاربة الفساد... هذا ما أرجوه لكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه فالخشية أن تتجه قنواتنا لتأدية وظائف معاكسة مثل تكريس الفوارق واستثارة النزعات واستفزاز العصبيات، لكنها إن فعلت ذلك فإنها ستخسر مع مرور الوقت لأن الناس شبعوا من هذه الأحوال ويريدون أن يتجهوا لبناء يمن جديد.

" إعادة النظر "

الدكتورة بلقيس محمد علوان الأستاذ المساعد بكلية الإعلام- جامعة صنعاء وخبيرة في الاتصال السكاني تقول : الوضع الحالي بتفريخ العديد من القنوات لا يتعدى أكثر من كونه رد فعل وحالة من الحراك التي ليست سيئة في كل الأحوال لأنها ستفرز بمضي الوقت القنوات القادرة على الاستمرار فالتلفزيون لم يعد ترفا وإنما ضرورة وصناعة في الوقت ذاته وصناعة بحاجة إلى تمويل وإذا ما اقتنعنا إن القنوات يجب أن تمول نفسها بعائدات الإعلان والإنتاج فلن يعلن لديك كقناة إلا شخص مقتنع بأدائك وجماهيريتك وبالتالي فالبديل الوحيد للقنوات هو التميز والانحياز الكلي للأداء المهني الذي يمثل بناء المجتمع احد أهم وظائفه فالقنوات اليمنية العديدة بأدائها الحالي مجموعة غير قليلة تتجه إلى احد طريقين إما التوقف لأنها لن تستمر بالآلية الحالية أو إعادة النظر فيما تقدمه ,وما يحدث حاليا هو إن القنوات الرسمية بدأت مضطرة إلى الاتجاه نحو التميز والتماس قضايا المواطن وهموم الوطن أما الخاصة فهي منقسمة إلى فريقين وكل فريق ينعق في وجه الآخر ويسعى لتأكيد مهنيته وعدم مهنية الآخر.

وتضيف علوان : التلفزيون ثلاث مكونات إمكانيات مادية وتقنية وكادر بشري مؤهل ورؤية وإذا ما توفرت هذه المكونات الثلاثة يمكن أن يكون لدينا تلفزيون حقيقي وفي تقديري أن التلفزيون اليمني الرسمي والخاص يعاني من خليط من المشكلات السابقة يتفاوت من قناة لأخرى وإذا ما استمر الأداء بالكيفية الحالية فستشهد الشهور القادمة توقف قنوات أذا لم تعد النظر في أدائها الذي يكرس الفرقة ومزيد من التمزيق للجسد اليمني وهو مطب يمكن أن تتداركه القنوات المرتقبة لأنها بلا تصنيف على الأقل من ناحية الأداء إلى الآن ,فالقنوات الرسمية بدأت تتجه إلى شئ من التوازن وهو ما يفترض منها أن تكون ضمير ومرآة المجتمع وملبية لتطلعاته ومشبعة لاحتياجاته الإعلامية من المعلومة والفكرة وإعادة التوازن النفسي والتوعية والتنمية معا,أما القنوات الخاصة فهي أمام تحد كبير في أن تعيد صياغة أولوياتها وأهدافها في ضوء المعطيات الحالية,لان العديد منها لن يستطيع الاستمرار بالوضع الحالي فلو حذفنا على سبيل المثال الأناشيد والأغاني والاتهامات المتبادلة لن يتبقى أمامنا إلا القليل جدا الذي لن يشكل حتى ربع قناة تلفزيونية باستثناء قناة السعيدة وهذا يعني أن كثيراً من القنوات لا تتعدى كونها أكثر من ترجمة لأمزجة وتوجهات أصحابها وهذا ليس تلفزيون لأن التلفزيون صناعة ورسالة وهو ما لا تقوم به تلك القنوات.

" قوانين وضوابط "

عبدالله غراب مراسل قناة الـ بي.بي.سي الناطقة بالعربية يقول : تعدد القنوات الفضائية اليمنية سيجلب معه الكثير من الايجابيات والقليل من السلبيات فالتعدد يتيح للفئات التي تشعر بأنها مهمشة وتطالب ببعض الحقوق السياسية أو الثقافية ستجد متنفسا في تلك القنوات للتعبير عن مطالبها وتوجهاتها بشكل حضاري بعيدا عن العنف لكن الخوف كبير جدا من انزلاقها إلى مصيدة التحريض الطائفي وهنا تكمن المشكلة وتصبح الحاجة ملحة لقانون جديد يعطي كامل الحرية في إنشاء القنوات الفضائية والإذاعات المسموعة اليمنية بضوابط تضمن عدم الوقوع في مخالفات تضر بالمجتمع وتحرض على الكراهية والعنف والطائفية لكن تعدد تلك القنوات في حد ذاته ظاهرة صحية مفيدة ومطلوبة بقوة لأنها ستكون بديلا للكبت والتعبير بالعنف كما أنها ستخلق توازنا سياسيا وإعلاميا وثقافيا يؤسس للقبول بالآخر وعدم التفرد بالسلطة ويخلق تنوعا اجتماعيا وسياسيا يضمن إنهاء الديكتاتورية السياسية وفرض أنماط ثقافية بعينها على المجتمع .

ويضيف غراب : لكن الجدل سيظل قائما حول من يتسبب في المهاترات ويغرس الكراهية في أوساط المتلقين وجمهور تلك القنوات هل هو الفعل السياسي الذي يستدعي التغطية الإعلامية كخيار لا بد منه أم أنها التغطية الإعلامية ؟

قناعتي الشخصية تحمل الفعل السياسي المسئولية المباشرة ثم في المقام الثاني تأتي مسئولية طبيعة واتجاه التغطية وهي التي تحدد ما أذا كانت مفيدة للمتلقي أو مضرة ولذلك يجب أن تعي الأطراف التي تمول وتدير القنوات الفضائية ووسائل الإعلام إجمالا خطورة تلك الأدوات الإعلامية وأهميتها وضرورة توظيفها فيما يخدم التعددية وتنمية المجتمع ويعزز الحريات العامة وحرية التعبير ويحقق مصالح كل الأطراف واحترام مصلحة اليمن قبل مصالح فئات بذاتها.

" توجيه للإمكانيات "

الدكتور محمد قيزان مدير عام قناة سهيل يقول : من المهم جدا أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة وفي مقدمتها القنوات الفضائية في تغيير سياستها الإعلامية التي شكلتها أثناء الثورة وتوجيه كافة قدراتها الفنية والموضوعية لخدمة اليمن الجديد الذي ننشده جميعا وتفويت الفرصة على المتربصين باليمن لتمزيقه وإحداث الفوضى وهذا لن يتأتى إلا بتكاتف الجميع ووضع رؤية واضحة المعالم تتفق عليها كافة الإطراف السياسية في الوطن خدمة لهذا الشعب الوفي الذي ضحى بالغالي والنفيس من اجل التحرر من الاستبداد والتطلع إلى مستقبل أفضل تسوده المواطنة المتساوية .

" قناعات متباينة "

محمد الردمي مذيع ومدير عام البرامج بالقناة الفضائية اليمنية الاولى يقول : اعتقد أن طرح الموضوع بهذه الصيغة المثالية غير دقيق,لأنه لا يوجد إجماع واتفاق على مفهوم المجتمع السليم,وبالتالي فإن كل شخص أو جماعة ينظرون إلى هذا المصطلح بشكل يختلف عن أشخاص أو جماعات أخرى ,وفي الوقت نفسه يعتقد الجميع أنهم على حق ,وهذا الأمر ينسحب على القائمين على تمويل وإدارة القنوات الفضائية قديمها و جديدها,حيث يبدو – وهذا طبيعي – أن كل قناة ستعبر عن رؤية مالكيها سياسيا وثقافيا واجتماعيا ..الخ,وبما إن كل صاحب قناة من هذه القنوات (شخص أو جماعة) يتبنى موقفاً سياسياً معيناً ولديه قناعة معينة تجاه مجموع القضايا المرتبطة بالإصلاح والبناء والتطوير في بلادنا ,فان من البديهي جداً أن هذه الرؤى والقناعات المتباينة ستترجمها هذه القنوات بشكل يعكس التباين بكل مستوياته ودرجاته لدى ممولي هذه القنوات وفي الحقيقة لا أرى إن هذا الوضع سيئا تماما,لان هذا التباين يوفر للمشاهد خيارات عديدة للتفكير وقراءة الواقع من أكثر من زاوية ,وكون لا احد بعينه يمتلك الحقيقة ,فإن إسهام هذه القنوات في(بناء المجتمع بشكل سليم) يتوقف على أمور كثيرة منها مستوى صدق القائمون عليها وحسن نواياهم ومدى قدرتهم على تفضيل مصلحة البلاد والعباد قبل مصالحهم الشخصية والآنية ,ودرجة استعدادهم للقبول بالآخر (السياسي والفكري).

ويضيف الردمي : وعلى ضوء هذا كله اعتقد أن المهم في هذا الموضوع ليس القنوات وأصحابها بل المشاهد, وبدلا من ذلك علينا أن نتساءل عن مدى قدرة المواطن اليمني في فهم وإدراك اتجاهات الخطاب الإعلامي لكل تلك القنوات وتحديد ما يريده بالضبط والتعامل مع كل ما يتلقاه من مواد إعلامية متنوعة و(مختلفة).إذ يبدو من العبث انتظار أن يتفق ممولو تلك القنوات على رؤية واحدة أو هدف (وطني) واحد,حيث أرى أن الخلافات السياسية بمختلف مستوياتها و(الأحقاد الفكرية والشخصية)ستفرض نفسها في سياسات تلك القنوات وأساليب أدائها بشكل قوي ومباشر.

" واقع مأساوي "

الدكتور محمد القدسي المدير العام المساعد للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – تونس يقول : أولا ليس هناك ذلك العدد من القنوات الفضائية التي يمكن أن نعتبرها " كثرة" فالقنوات اليمنية ما زالت قليلة مقارنة بحاجة الشعب اليمني إلى التثقيف والتوعية والتعليم ونشر العلوم ونشر الثقافة العلمية والشعبية وغيرها.

وثانيا: نحن والقراء جميعا نعرف جيدا كيف تم تفريخ القنوات اليمنية أصلا، فلم تظهر إلى الوجود نتيجة حاجة المجتمع وفقا لخطة إعلامية أو تخطيط مسبق فمنها ما كان فرصة سانحة لإنشاء قناة والكسب من ورائها، ومنها ما كان لتمجيد فلان أو علان، ومنها ما كان مضادا للثورة الشبابية المباركة ومنها الهادف الذي كان لزاما على الثورة أن تظهر من خلاله شرعيتها فمجمل القول أن ما يوجد في الساحة من فضائيات لم تدخل بعد الخدمة الحقيقية الهادفة التي تنظم لخلق وعي شعبي يمكن البناء عليه ,فمثلا نعود إلى برامج تلك القنوات، – وهذا يمكن أن يكون محل بحث لطلاب الإعلام والمراكز البحثية – فنجد أن غالبيتها سياسية ونقل أخبار وليس تحليلها، كما لا توجد قنوات تعليمية هادفة يحتاجها شعبنا لا سيما أن الوضع الجغرافي المترامي الأطراف للوطن اليمني يفرض ذلك لتصل المعلومة والعلوم إلى طلاب العلم.

د. بلقيس علوان : القنوات اليمنية أمام طريقين إما التوقف أو إعادة النظر في ما تقدمه

د. قيزان : على القنوات الفضائية أن تغير من سياستها الإعلامية التي شكلتها أثناء الثورة وتوجه قدراتها لخدمة الوطن

غراب : من الضروري وجود ضوابط تضمن عدم وقوع هذه القنوات في مخالفات تضر بالمجتمع وتحرض على الكراهية والعنف والطائفية

الردمي : الخلافات السياسية والأحقاد الفكرية والشخصية تفرض نفسها في سياسات تلك القنوات وأساليب أدائها

د. القدسي : القنوات اليمنية لم تظهر نتيجة حاجة المجتمع وإنما ظهرت لخدمة الشخوص والمكاسب المادية

الرسمي من القنوات الفضائية يفرغ اليوم من محتواه، وهناك قصص في الساحة يؤسف لها، وقصص سابقة يندى لها الجبين فلم تعد تلك القنوات قادرة على المحافظة على أرشيفها مما يمكنها مستقبلا من صياغة برامج من إنتاجها فالرسمي من القنوات يعتمد على شغل الفراغ في الوقت بما يتيسر من مشتروات البرامج التي لا تمت بصلة في قصصها إلى واقعنا وهذا ما حمل الناس – كلما عادت الكهرباء إلى الأسلاك – إلى التنقل بين قنوات العالم للبحث عما يشبع رغباتهم، وهذا الطريق قد يكون له مخاطره.

ويرى القدسي : واقع القنوات الحالية إذا ما صح تسميتها بالقنوات – باستثناء البعض منها – واقع مأساوي، يلحظه المشاهد في البرامج غير الهادفة، التي تساير الأحداث ولا تستطيع أن تستشرفها ,أولا لأنها غير قادرة على التصوير حتى من سطوح مبانيها، ناهيك أن يكون لها مراسلون خارج الحدود، ذلك أن القادر اليوم في ميدان الإعلام هو من يملك المال ونشر المراسلين والحصول على الخبر.

هذه القنوات – وللأسف – حتى ولو حصلت على الخبر تأتي به كما جاء ولا تستطيع تحليله وخلق مادة منه، لأنها تعتمد على المقابلات – السخرة – والمتحدثين الفرصة ,وهي كذلك – القنوات الحالية – غير قادرة على إبراز ما تكتنزه اليمن من موروث ثقافي يمكن أن يبهر العالم، باستثناء الرقص الشعبي الذي كان يقتصر في القنوات الرسمية على ثلة من الفنانين – الشلة – الذي يحرص فلان المتنفذ على أن لا تتجاوز نثريات أو مكافآت الوزارة إلى غيرهم، وفي ظل ذلك، قتلت مواهب الكثير من المبدعين في الميدان الثقافي اليمني.

" عجز إعلامي "

ويضيف الدكتور محمد القدسي : القنوات الرسمية والخاصة اليوم في بلادنا، إجمالا لم تستطع ولن تستطيع أن تجسم حدث الثورة الشبابية اليمنية التي أبهرت العالم، وهي تخلس جلود الماضي الثعبانية واحداً تلو الآخر وما زالت أسرار الثورة في اليمن لم يكشف عنها بعد، ليس لأنها سر من الأسرار، لكن بسبب العجز الإعلامي المتمثل في سطحية المعالجة ورخص الكوادر، ونهب المال المتوفر لتلك القنوات وصرفه في غير محله.

ما زال العربي يقول في كل مكان يلقى فيه يمنيا، السؤال الذي لا يستطيع أحد أن يرد عليه بما فيه الإعلام وهو : ماذا فعلتم أيها اليمانيون لقد أبهرتمونا، كنا نتوقع منكم أن تتناحرون وتتقاتلون لما كنا نسمع من كمية الأسلحة المتوفرة في أيديكم والتي كان النظام المخلوع يسربها إلى الأسواق لبيعها.

فمن يا ترى سيجيب على أسئلة هؤلاء؟ أليس حريا بالإعلام أن يجيب على تلك الأسئلة؟ سؤال مطروح في الساحة اليمنية ينتظر من قنوات العالم أن تأتي يوما لتجيب عنه.

ويردف الدكتور : خلاصة القول إني لا أعول على الإعلام الحالي – الفاقد للمنهجية – سواء كان رسمياً أو أهلياً أن يصل إلى هدف ما لم يحدد منهجية سليمة وأن يتعلم من إعلام العالم الحر القريب والبعيد، القريب على المستوى العربي الناجح والبعيد على مستوى التجارب الناجحة أيضا فالرسمي يمكن أن يؤدي رسالته إذا ما بنيت على أهداف واضحة وحققت أموالها وحصنت، وأعيد الاعتبار للكوادر القادرة على الإبداع، وأعطيت مستحقاتها وفقا لبذلها.

السؤال هو كيف نعيد الثقة لإعلامنا الرسمي والأهلي – أو الخاص – في نفس المشاهد اليمني الذي لم يجد الإعلام معه في ساعة العسرة ساعة الثورة، لقد فقد اليمني الثقة في الإعلام وتأكد له بأن الرسمي أجهزة وأشخاص كانوا أكثر حرصا على مصالحهم ومصالح ناهبي الوطن أكثر من حرصهم على الوطن، فقد استمات البعض من أجل أن يثبت للناس أن الشمس تشرق من المغرب.

سؤال كبير يجب أن يوجه للشعب عبر استبيانات، خطب الجمعة، النوادي الثقافية، لماذا فقدتم الثقة في الإعلام؟